ووواجب في مسئلتين ان يكون المفعول ماله الصدر نحو من اكرمت
ايا ما تدعوا وغلام من اكرمت وغلام اي رجل تضرب اضرب
وان يقع عامله بعد الفا وليس له منصوب غيره مقدم عليها
نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو اما اليوم فاضرب
زيدا كذا في التوضيح **قوله** ما اوجب تاخره كالحصر فيه نحو انما
ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى او توسطه ككونه
ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد ويمنع ايضا
تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المشددة
ومعموليها الا ان يسبقها اما نحو اما انك فاضل فعرفت
وكونه ان المخففة ومعموليها وكونه معمول فعل تعجبي
واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز
عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من اطلق في المنع ولم يقيد بالناصب منه
او مجزوم الا اذا قدم على الجازم ايضا فيمتنع لم زيدا اضرب
ويجوز زيدا لم اضرب وكذا المنصوب بلن اما المنصوب بان الواقع
فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله
عليه مطلقا واما المنصوب باذن فالزجاج منع تقدم معموله
عليه وحده واما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال ابو حيان
لا احفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه
الكسائي او مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة
بها فيمتنع عمرو الرجل زيد ويجوز ان زيدا عمرو لرجل او لام قسم
او قد او سوف او قلما او ربما او بنون التوكيد هذا ما في
الهمع مع زيادة من الدماميني **قوله** ان لبس حذرا اي لخوف
لبس المفعول بالفاعل **قوله** بسبب خفاء الاعراب بان كانا

تقديريا

تقديريا او محليا وتحت كل منهما اقسام كثيرة **قوله** وعدم القرينة
عطف عام **قوله** لوجود قرينة اي لفظية كالمثال الاول او
معنوية كالمثال الثاني **قوله** وتظافر هكذا اشتهر بالظا المشالة
والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم اي تعاونوا
كما في كتب اللغة **قوله** محتجا بان العرب الخ لو قال محتجا بان
العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير في نحو
ضرب احدهما الاخر لكان احسن واخصر **قوله** وبان الاجمال الخ
مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق فان الاول
تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير
تبادر لاحدهما وان الاول مفردوه الثاني وتصغير عمر وعمرو
على عمير وضرب احدهما الاخر من الثاني **قوله** وبان تاخر البيان
الخ هذا في المجمل لا في الملتبس **قوله** يجوز في نحو ضارب الخ
اي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول
قوله **قلت** الخ حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير ان ما استدل
به ابن الحاجب من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس
والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه
قاله سم قال يس وهذا الجواب لا يجري في الناظم نفعا لما ياتي
له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع ان وان يطرد مع امن
اللبس واحترزوا عن اللبس من نحو رغبت في ان تفعل او عن ان
تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمي ما لا يتبادر منه شيء التباسا
اهـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصرف في بعض
الابواب شموله له هنا في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم
قال سم واما بالنسبة للوجه الاخير فهو انه لا يلزم من ايراد الزجاج

Copyright © King Saud University